

الإجابة النموذجية

الجواب الاول: (نقاط 10)

❖ التنمية الشاملة: عملية تحويل للمجتمع من العلاقات التقليدية وطرق التفكير التقليدية، إلى الطرق الحديثة، والتي تتلخص في الآتي:

- إعتبار التنمية إثراء لحياة الأفراد من خلال توسيع الآفاق أمامهم وتقليل إحساسهم بالاغتراب.
- إن التنمية تسعى لتخفيض المعاناة من المرض والفقر، ليس فقط بإطالة الأعمار بل بتحسين نوعية الحياة.
- إن التنمية تزود الأفراد والمجتمعات بإمكانية أكبر للتحكم في مصائرهم، ولا يعني إهمال الزيادة في دخل الفرد (المفهوم التقليدي للتنمية) بل يعتبرها جزءا مهما من الصور الواسعة للتنمية.

❖ التنمية المستقلة: اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفرادها مع إعطاء أولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية، وبناء قاعدة علمية محلية بكل مقتضياتها، من نشر المعارف وتكوين المهارات وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة لذلك، ويفترض أن يكون هذا التغيير الإرادي المقصود يحرر الدولة من التبعية والاستغلال، وما يرتبط بها من جهل ومرض وفقر.

❖ التنمية المستدامة: تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون حرمان الأجيال القادمة من حقها في الحصول على احتياجاتها

❖ التنمية البشرية: وقد عرف تقرير التنمية البشرية 1990، أنها: "عملية توسيع خيارات الناس". وعلى رأسها: - أن يحيا الإنسان حياة مديدة وصحية.

- أن يكتسب المعرفة.

- أن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق.

الجواب الثاني: (10 نقاط)

أولا- النمو الداخلي (05 نقاط): يُعدّ النمو الداخلي (Endogenous Growth) من أكثر المقاربات تطوراً في تفسير النمو الاقتصادي طويل الأجل، وقد تبلور بشكل واضح في أعمال Paul Romer و Robert Lucas Jr. حيث أعاد تعريف مصادر النمو من خلال التركيز على العوامل الداخلية للاقتصاد بدل الاعتماد على عناصر خارجية كما في النماذج الكلاسيكية الجديدة. وتنطلق هذه النظرية من فكرة جوهرية مفادها أن النمو الاقتصادي يمكن أن يكون مستداماً ومتزايداً ذاتياً إذا تم الاستثمار بشكل كافٍ في المعرفة ورأس المال البشري والابتكار.

01- الأسس النظرية للنمو الداخلي: يقوم النمو الداخلي على عدة مرتكزات أساسية:

← المعرفة كمحرك للنمو:

تُعتبر المعرفة موردًا خاصًا يتميز بأنه غير تنافسي وغير قابل للاستنفاد، أي أن استخدامها من قبل فرد أو مؤسسة لا يمنع الآخرين من الاستفادة منها، بل يؤدي إلى انتشارها وتوسّعها، مما يخلق ما يُعرف بالآثار الخارجية الإيجابية. (Positive Externalities)

← رأس المال البشري: يركز Robert Lucas Jr. على أن التعليم، التدريب، واكتساب المهارات ترفع من إنتاجية الأفراد وتُحسن قدرتهم على الابتكار، مما يجعل الإنسان العنصر المركزي في عملية النمو.

← الابتكار والتقدم التكنولوجي: يرى Paul Romer أن التقدم التكنولوجي ليس عاملاً خارجيًا، بل هو نتيجة مباشرة للاستثمار في البحث والتطوير (R&D)، وأن الشركات والمؤسسات تسهم في إنتاج المعرفة من خلال الابتكار.

2- آليات تحقيق النمو: يتحقق النمو الداخلي عبر مجموعة من الآليات التفاعلية:

← تراكم المعرفة: كلما زاد الاستثمار في التعليم والبحث، زادت القدرة على إنتاج أفكار وتقنيات جديدة.

← الابتكار المستمر: تطوير منتجات وعمليات إنتاج جديدة يؤدي إلى رفع الإنتاجية.

← انتشار المعرفة: (Spillover Effects) تنتقل الأفكار والتقنيات بين الأفراد والمؤسسات، مما يعزز النمو على مستوى الاقتصاد ككل.

← العوائد المتزايدة: على عكس النماذج التقليدية، يمكن أن يؤدي الاستثمار في المعرفة إلى عوائد متزايدة وليس متناقصة.

ثانياً: الإقتصاد السياسي الجديد (05 نقاط): يُعدّ الإقتصاد السياسي الجديد (New Political Economy) من أهم التطورات الفكرية في فهم العلاقة بين الإقتصاد والسياسة والتنمية، حيث يتجاوز التحليل التقليدي الذي يعزل السياسات الاقتصادية عن السياق السياسي والاجتماعي، ليبين كيف أن القرارات الاقتصادية والنتائج التنموية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبنية والمؤسسات السياسية والفاعلين الاجتماعيين والجماعات المصالحية. وقد تطوّر هذا المجال عبر مساهمات بارزة من مفكرين مثل James Buchanan الذي أسس نظرية الاختيار العام (Public Choice)، و Mancur Olson الذي تناول مشكلة العمل الجماعي وتأثير جماعات المصالح على السياسات الاقتصادية.

01: السياق الفكري للنهج: ظهر الإقتصاد السياسي الجديد كرد فعل على محدودية التحليل الإقتصادي التقليدي الذي يركز على الكفاءة والأسواق دون مراعاة البعد السياسي. ويؤكد هذا النهج أن السياسات الاقتصادية ليست محايدة، بل هي نتيجة لتفاعل مصالح:

← السياسيون يسعون للحفاظ على السلطة أو تعزيز نفوذهم

← الناخبون يسعون لتحقيق مصالحهم الخاصة أو الجماعية

← جماعات الضغط تعمل لتحقيق مكاسب محددة على حساب المصالح العام

وهكذا، فإن فهم فشل أو نجاح السياسات الاقتصادية يتطلب دراسة سلوك الفاعلين داخل الإطار السياسي والمؤسسي.

02: المفاهيم الأساسية

1-2- السلوك العقلاني للفاعلين: يفترض هذا التيار أن جميع الفاعلين يتصرفون بعقلانية، أي أنهم يسعون لتعظيم مصالحهم الخاصة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية، ما يعني أن الدولة ليست دائمًا صالحة تلقائيًا لخدمة الصالح العام.

2-2- نظرية الاختيار العام (Public Choice) : طوّرها James Buchanan، وتطبق أدوات الاقتصاد لتحليل السياسة، معتبرة أن:

⇐ السياسات العامة قد تُصاغ لخدمة مصالح نخب محددة

⇐ القرارات الحكومية تتأثر بالموازنات الانتخابية والضغط الاجتماعي

⇐ عدم توافق المصالح بين الفاعلين يؤدي إلى نتائج متفاوتة في الاقتصاد

2-3- مشكلة العمل الجماعي: بيّن Mancur Olson أن الأفراد قد لا يتعاونون لتحقيق المصلحة العامة إلا إذا كانت هناك حوافز قوية، وأن جماعات المصالح الصغيرة والمنظمة غالبًا ما تكون أكثر تأثيرًا من الأغلبية، مما يحدّ من فعالية السياسات التنموية.